

أنماط استخدام العنف ضد الزوجة

أ. علي سالم سليمان المقرحي

- جامعة الزنتان - كلية التربية يفرن

المخلص:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى خطورة استخدام العنف الزوجي ضد الزوجة بأنماطه المختلفة ، ومدى تأثيره على الأسرة والمجتمع وتحديد أسبابه وكيفية القضاء على هذه الظاهرة ، المنهج المستخدم دراسة الحالة والذي يتميز باهتمام الباحث بحالة واحدة يدرسها بتعمق ويهتم بجميع جوانبها ، وقد تكون الوحدة فرداً أو أسرة أو مؤسسة اجتماعية أو مجتمعاً صغيراً واعتمد الباحث على أسلوب التحليل الكيفي وهو طريقة للبحث تمكنا من الحصول على معرفة ونتائج صادقة إلى حد كبير عن الواقع الاجتماعي بين الناس وتوفر معلومات حول المواقف الاجتماعية والرأي العام والبيئة المؤثرة للظاهرة المدروسة، وكانت اهم النتائج كالتالي:

- 1 / **العنف الجسدي**: وقد تكرر عدة مرات من خلال إجابات المبحوثين والحالات المقيمة عليها الدراسة وهي الحالة الثانية والرابعة والخامسة ومعظم المباحثات حيث أوضح أن العنف الجسدي يتمثل في الضرب بأنواعه.
- 2 / **العنف الاجتماعي**: وقد تكرر من المباحثات في الحالة الأولى والثانية والرابعة والخامسة والسادسة وتتمثل في عدم الزيارات للأهل والصديقات وعدم احترامهن أمام الآخرين.

المقدمة:

يشير تعبير عنف العشير إلى سلوكيات ينتجها عشير أو شريك سابق تتسبب في أدى أو معاناة المرأة سواء من الناحية الجسمانية إما الناحية الجنسية، إما النفسية بما في ذلك الاعتداء البدني والإيذاء النفسي وسلوكيات السيطرة.

حيث يهدف الباحث إلى الكشف عن اثر ممارسة العنف ضد المرأة وعلى أداء أدوارها الأسرية وخاصة الزوجة وأجري البحث على (40) امرأة متزوجة من مستويات مختلفة اقتصادية واجتماعية وقد أشرت إن تكون المرأة من أسرة زوجية مكونة من زوج وزوجة وأبناء وأن يكون لدى الأسرة أطفال على الأقل طفل واحد وأن تكون قد تعرضت للعنف عدة مرات متكررة من جانب الزوج وسيتم في هذا البحث إتباع المنهج الوصفي التحليلي واستبيان حول العنف ضد المرأة الزوجة .

وسيتم توضيح مجموعة من النقاط المتعلقة بالعنف على النحو التالي:

- 1/ أنواع العنف
- 2/ معرفة الأسباب المؤدية للعنف
- 3/ كيف يمكن التصدي لظاهرة العنف
- 4/ التوصيات والمقترحات والنتائج

تحديد مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في دراسة موضوع من المواضيع الهامة في المجتمع ألا وهو أنماط ممارسة العنف ضد الزوجة ومدى أثره على الأسرة والمجتمع وكيف يمكن القضاء على هذه الظاهرة الاجتماعية والإقلال منها بالرغم من الأهمية الكبيرة لهذا الموضوع إلا أن الإقبال على دراسته محدودة.

أهمية الدراسة:

1/ محاولة إظهار أنماط وإشكال العنف الزوجي ومدى الخطورة الكامنة من جراء استخدام هذه الأنماط من قبل الزوج ضد الزوجة في منطقة يفرن.

2/ معرفة النتائج السلبية العائدة على الأسرة والمجتمع،

3/ محاولة توجيه أنظار المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات التي تهتم بقضية المرأة، للعنف المستخدم ضد الزوجة من الزوج.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى خطورة استخدام العنف الزوجي ضد الزوجة بأنماطه المختلفة ومدى تأثيره على الأسرة والمجتمع وتحديد أسبابه وكيفية القضاء على هذه الظاهرة.

تساؤلات الدراسة:

2/ ما مدى انتشار ممارسة أنماط العنف ضد الزوجة في مدينة يفرن؟

3/ ما أسباب العنف وماهي الآثار المترتبة عنه بالنسبة للأسرة والأطفال؟

4/ كيف يمكن القضاء على ظاهرة ممارسة العنف ضد الزوجة أو الإقلال منها؟

بعض المفاهيم والمصطلحات:

1/ **النمط** - هو الشيء الذي يتمتع بالصفات الأساسية المميزة لجملة من الأشياء فيكون بمثابة الموديل لها.¹

2/ **العنف** - هو سلوك أو عنف يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف قد يكون فرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة غير متكافئة اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً، مما يتسبب في أحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى.²

3/ **الأسرة** - هي عبارة عن جماعة اجتماعية واحدة تتميز بمكان إقامة مشترك وتعاون اقتصادي ووظيفة تأثيرية ويوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع وتتكون من نكر وأنثى بالغين وطفل من نسلهما أو بالتبني أو بدون أطفال.³

أنماط الأسرة:

الأسرة المتعددة - وهي التي تعيش في وحدة اجتماعية سكنية واحدة ويكون أساس الترابط فيها وجود زوج مشترك بين عدة زوجات.

الأسرة الممتدة - هي انضمام عدة أسر زوجية في أسرة واحدة تربط بين أفرادها رابطة الدم ويعيش أفرادها في وحدة سكنية واحدة ، ويسود بينهم التعاون الاقتصادي وصورها زوج وزوجة وأطفال مباشرين وأشقاء الزوج وغير هؤلاء من العصب وبني العموم وذوي القربى¹

الأسرة النووية - هي عبارة عن أسرة مصغرة تضم الأبوين ومن يعولون من أبناء وتعتبر هذه الأسرة مستقرة برأيها اقتصادياً واجتماعياً وتشرف على تربية أبنائها دون تدخل من أفراد آخرين من العائلة الكبيرة.²

العنف الزوجي - يشير العنف الزوجي إلى أي فعل يفتقره أو ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة نفسية أو جسدية أو مالية أو جنسية للزوجة بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه والحرمان التعسفي من الحرية.⁶

المشكلات الاجتماعية - هي المشكلة التي تؤثر مباشرة في عدد كبير من الناس بشكل عام ويمكن معالجتها في إطار عام وليس بالتعامل مع الحالات الفردية كل على حده وهذا يتطلب مواجهتها عملاً انسانيًا منظمًا⁷.

التفكك الأسري - هو اختلال السلوك الأسري وانهيار الوحدة الأسرية وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية لأفراد الأسرة جراء عدد من العوامل⁸.

الدراسات السابقة:

1/ دراسة دكتورة عبد الوهاب بعنوان (العنف الاسري والجريمة والعنف ضد الزوجة) بيروت لبنان سنة 2000 م دراسة منشورة

نتائج الدراسة:

1/ يتخذ العنف ضد المرأة في الأسرة صوراً وإشكالاتاً مختلفة ويتدرج من أقل الصور حدة كالشتم والهجر إلى الأكثر حدة كالضرب والطرده من بيت الزوجية ليصل إلى القتل أو الحرق أو التعذيب.

ويمثل الزوجات غالبية ضحايا العنف الأسري من النساء وتأتي بعدهن نسبة الضحايا من الأمهات والفتيات اي البنات الإناث الأخوات.

وتقول إن الأسباب الاقتصادية تأتي على رأس الأسباب المؤدية للعنف على المرأة في الأسرة وذلك نتيجة رغبة الزوج في الاستيلاء على ممتلكات المرأة بالقوة.

2/ دراسة نجات زميت بعنوان (العنف الاسري) دراسة العنف الموجه من الرجل نحو المرأة داخل الأسرة بمدينة طرابلس عام 2001 م دراسة غير منشورة.

حيث اتبعت هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي واعتمدت على مصادر المعلومات والوثائق من (قضايا المحاكم الموجودة في مكتب المحفوظات بمجمع المحاكم في مدينة طرابلس وتم اختيار العينة بطريقة عمدية وكانت نتائج الدراسة كالتالي: تبين إن معظم أفراد العينة من المعتدي عليهم كان من فئة المتزوجين والمعتدي عليهم معظمهم من فئة المتزوجات وأكثر الحاضرين إثناء العنف هم من الأطفال وكان أسباب العنف هو العطل عن العمل وتعاطي المحذرات من أبرز الأسباب المؤدية إلى وقوع العنف على المرأة في الأسرة ومن أنواع العنف الشتم والعنف

اللفظي والضرب الخفيف والمبرح والقتل في بعض الأحيان والحرق والاستيلاء على الممتلكات وحبس الحريات والإجبار على القيام بأعمال غير مرغوب بها والحرمان من الضروريات.

3/ دراسة ليلى علي محمد مرح / بعنوان (العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي وعلاقته بالتخلف الاجتماعي) عام 2006 م دراسة غير منشورة .

اعتمدت الدراسة على المرأة العاملة في جامعة الفاتح طرابلس حالياً حول ظاهرة العنف في المجتمع الليبي وقد اشتملت عينة الدراسة على المرأة العاملة بالجامعة والطالبات.

نتائج الدراسة:

تبين ان العنف ظاهرة مشتركة في كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ويتخذ إشكالاً مختلفة متمثلة في العنف الجنسي والجسدي والنفسي والعائلي والاجتماعي والعنف الشرعي. كما بينت الدراسة إن أسباب العنف متعددة ويمكن إن تكون انعكاساً لمجموعة متداخلة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

وتختلف أسباب العنف من عصر إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر وأهمها الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأوضحت الدراسة إن من الأسباب التي تساهم في زيادة العنف ضد المرأة هو تعاطي المخدرات والفقر وعدم التكافؤ الاجتماعي⁹.

ومن خلال الدراسات السابقة توصل الباحث إلى مجموعة من النقاط على النحو الاتي.

- 1/ فقدان الثقة بالنفس وعدم الشعور بالأمن والأمان عند أحد الجنسين.
 - 2/ التدهور العام في دور المرأة وخاصة الصحية منها والتي قد تصل إلى حد الإعاقة أحيانا .
 - 3/ احتقار الرجل للمرأة يولد تأزم في بناء الحياة الزوجية المبنية على التفاهم والتعاون بينهما.
 - 4/ ضعف في الشخصية وميول الأطفال إلى الانحراف.
 - 5/ تتولد كراهية بين الزوجين تؤدي إلى فشل المؤسسة الزوجية وزيادة حالات الطلاق والتفكك الأسري.
- إجراءات الدراسة: -

المنهج المستخدم في الدراسة

هو منهج لدراسة الحالة والذي يتميز باهتمام الباحث بحالة واحدة يدرسها بتعمق ويهتم بجميع جوانبها ،وقد تكون الوحدة فرداً أو أسرة أو مؤسسة اجتماعية أو مجتمعاً صغيراً¹⁰.

ثامناً / الأساليب المستخدمة لجمع البيانات : هو أسلوب المقابلة المتعمقة وهي من أبرز الأساليب المستخدمة في جمع البيانات في منهج دراسة الحالة¹¹.

واعتمد الباحث هنا على اختيار العينة القصدية وهي لا يتم اختيارها بطريقة الصدفة بل يتم اختيار العينة الملائمة والتي تصلح لتزويد البحث بالمعلومات المطلوبة والتي تحقق الهدف المطلوب الوصول إليه¹².

وفي هذا البحث اختار الباحث عدد (15) حالة للدراسة عن قرب بالطريقة المباشرة أما بقية الحالات وعددها (55) حالة تم جمع البيانات منها من خلال الاستبيان الخاص بالدراسة حيث وصل مجموع العينة إلى (70) حالة تمثل أنماط من التعرض للعنف الأسري والزواجي.

مجالات البحث:

المجال الجغرافي / ويقصد به مكان الدراسة وهو مجتمع مدينة يفرن.

المجال الزمني/ وهي الفترة التي أجريت فيها الدراسة والتي امتدت من 2016 إلى 2021 م .

وسائل التحليل:

اعتمد الباحث على أسلوب التحليل الكيفي وهو طريقة للبحث تمكننا من الحصول على معرفة ونتائج صادقة إلى حد كبير عن الواقع الاجتماعي بين الناس وتوفر معلومات حول المواقف الاجتماعية والرأي العام والبيئة المؤثرة للظاهرة المدروسة¹³.

الإطار النظري للدراسة: -**العنف والسلوك العدواني:**

الفعل العنفي كان وما يزال قائماً عبر التاريخ في المجتمع الإنساني وهذا لا يرتبط بالحرب أو أيام الحرب بل في الحياة الاجتماعية العامة اليومية وهو يمثل السلوك الإجرامي والمنحرف الذي يقوم به المجرمون وغير المتزنين عقلياً أو الناتج عن صراع الجماعات كالبيض والسود، وهناك عنف سواء كان ((فردياً أو جماعياً)) منظم مثل العنف الطبقي أو الديني يكون منتظماً ويعد مشروعاً قانونياً سواء كان مدعوماً من السلطة أو العرف الاجتماعي أو مؤسساته التي تدين مثل هذا العنف¹⁴.

وعلى إي حال تعتبر ممارسة العنف بأي شكل من الأشكال سلوك غير متزن وغير معقول إذ إن الشخص الذي يمارس يقول للعالم كله لا ويرفض إن يتفهم الوسائل المتاحة والظروف ,و يرفض أيضا إي نوع من التسويات مع العالم ، أو الاستماع إلى النقد أو يعمل حساب لتصرفاته أو ببساطه يراعي الآخرين والشخص العنيف هو شخص يميل إلى توكيد ذاته بلا حدود وهو متطرف يرفض مجرد الحدود أو التقييد ذلك إن العنف في احد جوانبه هو مظهر من مظاهر عدم النضج وربما كان أولا وقبل كل شي رفضاً للتبعية¹⁵.

مظاهر العنف ضد المرأة.**ويشمل الأنواع التالية:**

1/ العنف الأسري / وهو أحد أنماط السلوك العدواني الذي ينتج عن وجود علاقات قوية غير متكافئة في إطار تقسيم العمل بين الرجل والمرأة داخل الأسرة مما يترتب عليه تحديد الأدوار ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة وفقا لما يمليه النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد في المجتمع وهذا العنف لا يقتصر على الزوجة فقط بل يشمل الطفلة أيضاً التي تعاني من مشكلة جسدية ونفسية ناجمة عن الممارسات المتسخة في الثقافة والعادات والتقاليد نذكر منه العنف الذي يمارس في الهند من ((إحراق الزوجة وتدهور الأحوال الصحية للمرأة وقد قدرت مصادر غير حكومية أن (25) إلف من النساء يتم حرقهن حتى الموت كل عام في الهند بسبب النزاعات عن المهر.

وبالرغم من التطورات والتغيرات التي طرأت على أوضاع المرأة في المجتمع الحديث فإن طبيعة العلاقة التي تحكم الرجل بالمرأة داخل الأسرة لازالت تحكمها بقايا علاقات العبودية التي تأسست تاريخياً مع نشأة الملكية الخاصة وسيطرة الحضارة الذكورية في ظل سيادة النظام الأبوي الذي أعطى السلطة المطلقة للرجل وفرض على المرأة الخضوع بالقوة ، وقد ظلت معظم القوانين التي تحكم نظام الأسرة في مختلف المجتمعات تدعم الفكرة القائمة

على إن المرأة والأبناء هم امتداد طبيعي لملكية الرجل وبناء عليه فقد ترك القانون للرجل حرية التعامل معهم كيفما يشاء دون تدخل أو وساطة على اعتبار أن هذه الأمور تعد شأنًا من شؤون الأسرة¹⁶.

2/ العنف الاجتماعي:

هو عبارة عن محاولة فرض حصار اجتماعي على الفتاة وتضييق الخناق على فرص تواصلها وتفاعلها مع العالم الاجتماعي الخارجي، وهو أيضا محاولة الحد من انحرافها في المجتمع وممارستها لأدوار تقييد الحركة والتدخل في الشؤون الخاصة وتجديد دور المرأة وعدم السماح بزيادة الصديقات والأهل وعدم السماح باتخاذ القرارات وعدم الاستماع لها أمام الآخرين ويدخل في هذا النوع من العنف.

1- عدم إتاحة العمل للمرأة وانخفاض نسبة مساهمتها في قوة العمل وعدم توفر البدائل لممارسة دورها كأم وربة بيت.

2- انتشار الأمية عند النساء وتدني نسبة الملتحقات بالتعليم العالي.

3- سوء التغذية عند النساء وتدني نسبة الخدمات الصحية في حسابها الوقائي.

4 - عدم إتاحة الفرص لها كي تحرك جماهير النساء للقيام بحركة اجتماعية حقيقية تغير جذريا من الدور الذي تلعبه ولتحررها من الخوف والتبعية المطلقة للمعتقدات الموروثة لمفهومها المشوه.

5- تحجيم قدرات المرأة وإبعادها عن المشاركة في صنع المستقبل¹⁷.

3- العنف القانوني:

يشمل العنف القانوني العنف البدني والجنسي والنفسي الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه أينما وقع وذلك لأن للمرأة الحق في التمتع على قدم المساواة مع الرجل بكل حقوق الإنسان وحياته الأساسية وفي حماية هذه الحقوق والحريات وذلك في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية وأي ميدان آخر ومن بين هذه القوانين التي تدعو الأمم المتحدة إلى إقرارها في هذا المجال:

قانون لعلاج ظاهرة العنف المنزلي، حيث تبين من التقرير الذي أصدرته الأمم المتحدة في عام 2000م لأن هناك أربعة وأربعون دولة فقط على مستوى العالم هي التي أصدرت تشريعات لعلاج ظاهرة العنف المنزلي، بينما نجح عدد صغير من الدول المتقدمة في إصدار تشريعات مناهضة للعنف الزوجي¹⁸.

قانون يجيز للمرأة حق إعطاء جنسيتها لأطفالها في حالات الزواج من شخص يحمل جنسية أخرى مخالفة لجنسية الزوجة، لأن عدم إقرار هذا القانون يعد أعنف وأقسى تمييز قانوني ضد المرأة العربية، وفي انتقاص أكيد من مواطنيها وإصرار على أنها غير مساوية للرجل في هذا المجال¹⁹.

قانون يحمي النساء المعتقلات في السجون، إذ غالبا ما تتعرض المرأة المعتقلة في السجون لأنواع من التعذيب فاستناداً إلى شهادات المعتقلات أعدت منظمة العفو الدولية لائحة بأعمال التعذيب وسوء المعاملة المرتكزة على النوع الاجتماعي التي يعتقد أنها ترتكب ضد السجينات والذي قد يحد من خلاله حقوق أساسية كالاتصال بعائلاتهن والحصول على مساعدة قانونية.

أنواع العنف ضد الزوجة:

1- العنف الجسدي:

هو أشد وأبرز أنواع العنف المتعلقة بالأذى الجسدي واستخدام القوة ويتراوح من أبسط الأشكال إلى أخطرها وأشدها (الضرب ، شد الشعر ، المسك بعنف ، الرمي على الأرض) وتتعدد التقارير والإحصائيات حول مدى انتشار هذا النوع من العنف بين النساء منها التقرير الذي نشرته هيئة الأمم المتحدة في عام 2001 م وتبين فيه أن واحدة من بين كل ثلاث نساء في العالم تعرضن للضرب وأساءة المعاملة بصور أو بأخرى وغالباً ما تتم هذه الانتهاكات لحقوق المرأة بواسطة يعرفه جيداً وأن امرأة واحدة من بين كل أربع نساء في البلدان الصناعية قد تعرضت للضرب من قبل شريك حياتها²⁰

2/ العنف النفسي:

وهو أي عمل مؤذي ل نفسية المرأة وعواطفها بدون أن تكون له أي آثار جسدية، مثل معاملة المرأة على أنها أقل من الرجل أو فقدانها الثقة في ذاتها ، أو اتهامها بالتسبب في العنف الممارس ضدها أو إنكار العنف الممارس ضدها، ومن مظاهر العنف النفسي (الشتم ، والإهمال ، وعدم تقدير الذات ، والالتهام بالسوء ، وأساءة الضن التخوين²¹

3- العنف المالي والاقتصادي:

هو أي فعل يصدر من قبل الزوج يؤدي أو قد يؤدي إلى إيذاء الزوجة مالياً واقتصادياً وقد يتمثل هذا الفعل بإجبار الزوجة على بيع بعض الأشياء الثمينة الخاصة بها ، أو إجبارها الزوج بأن تعطيه كل ما تحصل عليه من أموال ، أو إجبارها على طلب المساعدة المادية من عائلتها الأصلية كالأب أو الأم أو الإخوة²² .

4 - العنف الجنسي:

هو أي فعل يصدر من قبل الزوج يؤدي أو قد يؤدي إلى عنف على سبيل المثال لا الحصر إجبار الزوجة على الممارسة الجنسية في أوقات مرضها أو دفعها للقيام بأفعال جنسية مذلة وغير شرعية أثناء الجماع أو إجبارها على ممارسته الجنسية الشاذة²³ .

النظريات المفسرة لظاهرة العنف:

أ/ نظرية الذعر:

ترتبط نظرية الذعر السلوك العدواني للإنسان بمحيطه الاجتماعي الذي يسبب له الخيبة والفشل فيوصله إلى حالة الذعر عند إذ يقوم على ممارسة السلوك العدواني المتمثل بالعنف ، إي ينتج العدوان العنفي عند الإنسان عندما لا يستطيع تحقيق مراده أو عندما تخيب أماله ويحبط تحت هذا الضغط المحيط به فيندفع إلى العدوان العنفي فالطفل على سبيل المثال إذا خابت أماله ولم تتحقق مال إلى السلوك العدواني²⁴ .

ب / نظرية التعلم:

ترى هذه النظرية إن العنف ينتج عن التنشئة الاجتماعية وبالذات سيطرة الضوابط الاجتماعية الصارمة ، بشكل عام السلوك العدواني وبشكل خاص السلوك العنفي يكونان مكتسبين عن طريق التعلم مثل باقي السلوكيات حتى

ولو وجدت احباطات لها , لكن مفارقات الأمور يرى أن أبناء الطبقات الوسطى والمتقنون السلوك العنفي بغض النظر فيما إذا كان متعلماً أو طبيعياً يمثل الرعب ، ليس هذا فقط بل إن بناء الطبقة الدنيا غالباً ما يستخدمون قوتهم العضلية في صراعاتهم مع الآخر يناً بأن الظروف الصعبة مختلفة تخلق عندهم هذا الاستخدام العنفي ، ونجد الحالة ذاتها عند المراهقين في العصابات الإجرامية ، وأعضاء الثقافات الفرعية إذ أنهم يتعلمون السلوك العنفي من خلال مشاهداتهم للمجتمعات التي تحبذ المعايير العنيفة ومنطق القوة وحتى في تربيتهم البيئية ومن خلال مشاهدتهم الأفلام الكرتونية التي تعرض القصص البطولية والسلوكية العنيفة فيتأثرون بها ويتعلمون أساليبها²⁵.

جـ / نظرية الإحباط - العدوان - (كباش الفداء) .

تفترض هذه النظرية إن أسلوب التربية المتشدد اتجاه الطفل يزيد من ميله إلى إن يسلك صور عدوانية لأنه تعلم أنه سوف يعاقب بشدة حينما يرتكب سلوكاً عدوانياً اتجاه أي شخص آخر من أعضاء جماعته الداخلية (أعضاء العائلة مثلاً) فإنه يحدث لهذا العدوان إزاحة من المصدر الأصلي للإحباط إلى أعضاء الجماعات الخارجية.

فإذا حدث اكتئاب لشخص معين نتيجة وظيفته فإنه يشعر بالغضب والعدوانية لأنه لا يوجد أمامه شخص محدد يمكن اعتباره مسؤولاً عن هذا الذنب وفي ظل هذا الظرف يبدأ الشخص في البحث عن كباش فداء يوجه إليه اللوم على الصعوبات التي يواجهها، ويعتبرها سبب في ما حدث وبالتالي يستطيع الهجوم على الطرف الثاني، وكباش فداء بمثابة هدف بديل يوجه إليه الأشخاص سلوكهم العدواني دون تلقي أي شكل من أشكال العقاب من قبل الوالدين ويكون كباش فداء غالباً عضو في المجموعات الأقلية الموجودة في المجتمع.

والإحباط يسبب العدوان فقط حينما توجد أهداف بديلة مناسبة وينظر إلى جماعة الأقليات دائماً على أنها أهداف مناسبة لإزاحة العدوان وبالتالي تعد كباش فداء لإحباط الأغلبية سواء كانت ديموغرافية أو اجتماعية كما هو وضع الرجل في المجتمعات الذكرية²⁶.

إن الاختلافات تطرح باعتبارها نواقص في طبيعة المرأة ، وعلى هذا الأساس تم تقسيم العمل بينها وبين الرجل حيث الرجل خارج المنزل والمرأة داخل المنزل في المطبخ ومنها وجدت المجتمعات ذريعة لاضطهاد المرأة وكبت قدراتها بحجج واهية باعتبارها أقل مرتبة من الرجل وأنها خلقت للولادة وخدمة المنزل فقط²⁷.

حيث يرى الباحث أن المجتمع الذي تعيشه المرأة هو الذي جعلها بهذه الصورة وذلك نتيجة التربية الخاطئة منذ القدم وتوارثها عبر الأجيال بالرغم من أن الرجل والمرأة متساويين إلا أن وجه الاختلاف في (الولادة والحمل) والبنية الجسدية ولكنهم لا اختلاف في القدرات والإمكانات لو توفرت لها الظروف المناسبة ويرى الباحث إن المجتمع هو الذي رسخ فكرة قصور المرأة ليصبح مفهوماً خاطئاً توارثه الأجيال وسبب كل ذلك هو التربية الاجتماعية الخاطئة والمتوارثة.

أثار العنف المترتبة على الأسرة والمجتمع:

يترتب على الأسرة أثار خطيرة من جراء استخدام العنف على الزوجة والأولاد والمجتمع ويمكن تعريف العنف العائلي قبل التطرق إلى انعكاس العنف على الأسرة والمجتمع.

العنف العائلي هو (كل استخدام للقوة بطريقة غير شرعية من قبل شخص بالغ في العائلية ضد أفراد آخرين من العائلة)²⁸.

أ / **آثار العنف على الأسرة: هناك** آثار كثيرة تترتب على من مارس بحقه العنف الأسري منها

- 1/ تسبب نشوء العقد النفسية والتي قد تتطور إلى حالات مرضية.
- 2/ زيادة احتمال انتهاج الشخص المعنف نفس السلوك الذي مارس عليه فالزوجة قد تسلك طريق الجرم الذي مارس عليها من الزوج بداعي الانتقام وكذلك الأطفال ربما يمارسون نفس السلوك الذي يمارسه الزوج أمامهم.
- 3/ الاكتئاب والإحباط والعزلة وفقدان الأصدقاء كضعف الاتصال الحميمية للأسرة وتفككها كالطلاق مثلاً.
- 4/ الخوف والقلق وعدم الثقة بالنفس والغضب وعدم احترام الذات وفقدان الإحساس بالأمانة والطفولة.
- 5/ عدم القدرة على تربية الأطفال وتنشئتهم بشكل تربوي سليم.
- 6/ آثار سلوكية مدمرة وتبني العنف ضد الآخر بالشارع والمدرسة.
- 7/ ويرى الباحث إن العنف لا يتوقف على المعنف نفسه بل يتعدى ذلك بحيث يكون له آثار عديدة على الأسرة ذاتها بما فيها الزوجة والأولاد والأقارب والمجتمع .

ب/ **آثار العنف الأسري على المجتمع :**

نظراً لكون الأسرة نواة المجتمع فإن إي تهديد سيوجه نحوها من خلال العنف الأسري سيقود بالنهاية إلى تهديد كيان المجتمع بأسره من خلال ²⁹.

- 1/ عدم القدرة على بناء مجتمع سليم خالياً من المشاكل .
- 2/ عدم قدرة المجتمع النهوض ومواكبة الحياة العصرية الحديثة .
- 3/ تفشي الأمراض من جراء التربية الغير سوية كتوجه الأبناء إلى تعاطي المحذرات وارتكاب الفواحش والعياذ بالله
- 4/ انتشار الجهل وتدني مستوى التعليم والوعي بشتى أنواعه .

أسباب العنف :

هناك أسباب كثيرة تدفع الإنسان إلى العنف منها :

- 1/ سوء التربية والنشأة في بيئة عنيفة .
- 2/ سوء الاختيار وعدم التوافق بين الزوجين مع عدم الثقافة الجنسية .
- 3/ غياب ثقافة الحوار والتشاور داخل الأسرة .
- 4/ ظروف المعيشة الصعبة كالفقر والبطالة وتعاطي المسكرات .
- 5/ تدخل الأهل في الشؤون الأسرية .
- 6/ أسلوب التسلط والعناد من الجنسين .
- 7/ المبادئ التي تربي عليها النشاء كالعنف وعدم الاحترام في بعض العائلات .
- 8/ تفشي الأمية وتدني المستوى الاقتصادي للأسرة .

9/ تعدد الزوجات في وجود قلة الإمكانات .

10/ مصادرة حرية الأبناء وخاصة الفتيات وحرمانهن من بعض الحقوق وتسلبت الأشقاء عليهن³⁰ .

ويرى الباحث أنه لا بد من تكاتف كل الجهود القانونية والقضائية والثقافية والاجتماعية من قبل المجتمع المدني بجميع مؤسساته الفاعلة، والعمل المتكامل من أجل خلق جيل واعي ومثقف والحد من العنف ووضع الحلول اللازمة للحد منه بالمحافظة على الأسرة وتوفير كل متطلبات الحياة لها وتنقيفها لمعرفة حقوق وواجبات الرجل والمرأة.

البيانات الأولية:

جدول رقم (1) المستوى التعليمي قبل الزواج .

النسبة	العدد	المستوى التعليمي
85% تقريبا	60	متعلمة
15% "	10	غير متعلمة
100%	70	المجموع

من خلال هذا الجدول تبين أن اغلب المبحوثات متعلمات قبل الزواج وهذا يعني أن المرأة تنال حقها من التعليم مثل الرجل وهذا يدل على أن العنف قد يقع حتى على المرأة المتعلمة .

جدول رقم (2) المستوى التعليمي للزوج .

النسبة	العدد	المستوى التعليمي للزوج
90%	63	متعلم
10%	07	غير متعلم
100%	70	المجموع

من خلال الجدول السابق اتضح أن نسبة التعليم متقاربة بين الزوجين وهذا دليل على إن الأسرة متعلمة ويفترض إن لا تكون معنفة .

جدول رقم (3) صلة القرابة بين الزوجين .

النسبة	العدد	صلة القرابة
60%	42	توجد قرابة
40%	28	لا توجد قرابة
100%	70	المجموع

من خلال الجدول السابق اتضح أن نسبة الزواج القرابة أكبر من نسبة الزواج من غير الأقارب وهنا قد ينشأ العنف نتيجة لتدخل الأقارب في حياة الزوجين .

جدول رقم (4) حرية اختيار الزواج .

النسبة	العدد	حرية اختيار الزواج
70%	49	نعم
30%	21	لا
100%	70	المجموع

من خلال الجدول السابق تبين أن نسبة 30% من العائلات لازالت تتمسك بالعادات والتقاليد في عملية الزواج مما يؤدي إلى عدم التوافق الزوجي و حدوث مشاكل .

جدول رقم (5) سكن الزوجين .

النسبة	العدد	سكن خاص بالزوجين
60%	42	يوجد سكن خاص
40%	28	لا يوجد سكن خاص
100%	100	المجموع

من خلال الجدول السابق تبين أن نسبة 40% لا يعيش حياة مستقلة وهذا قد ينعكس سلباً على الأسرة ويحدث هنا العنف الأسري .

جدول رقم (6) يوضح عدد أفراد الأسرة .

النسبة	العدد	عدد أفراد الأسرة
30%	21	من 0 إلى 3
60%	42	من 4 إلى 7
10%	07	من 8 فما فوق
100%	70	المجموع

وهذا مؤشر على أن عدد أفراد الأسرة قد يكون أحد أسباب العنف وذلك لعدم قدرة الزوج على توفير متطلبات الأسرة .

جدول رقم (7) يوضح عمل الزوجة من عدمه .

النسبة	العدد	العمل كموظفه
80% تقريبا	56	تعمل
20% تقريبا	14	لا تعمل
100% "	70	المجموع

تبين من خلال الجدول السابق أن أكبر نسبة من المباحثات يعملن موظفات بالدولة وهذا دليل على إدراك المرأة بأهمية العمل والذي قد ينعكس من قبل الزوج على تعنيفها بطلبه منها بالتخلي عن العمل والاهتمام بالبيت .

جدول رقم (8) هل تستلمين المرتب بنفسك .

النسبة	العدد	هل تستلمين المرتب
50%	35	نعم
30%	21	لا
20%	14	لا يوجد مرتب
100%	70	المجموع

هذا دليل على إن المرأة تشارك الرجل في مصروفات الأسرة إما من هن بدون مرتب أو من يستلم زوجها في المرتب قد يتسبب ذلك في إحداث مشاكل بين الزوجين.

جدول رقم (9) هل المرتب يكفي لاحتياجات الأسرة .

هل المرتب كافي المصروفات	العدد	النسبة
نعم	21	30%
لا	35	50%
لا يوجد عمل	14	20%
المجموع	70	100%

من خلال الجدول السابق تبين أن عدد قليل ممن يكفيهم المرتب وهذا يعتبر سبب من أسباب العنف بين الزوجين.

جدول رقم (10) أ/ يوضح علاقة الزوج بأهل الزوجة قبل الزواج .

علاقة الزوج بأهل الزوجة	العدد	النسبة
جيدة	56	80%
غير جيدة	14	20%
المجموع	70	100%

من خلال الجدول السابق تبين أن علاقة الزوج بأهل الزوجة جيدة قبل الزواج ولا توجد مشاكل

جدول رقم (10) ب/ علاقة الزوج بأهل الزوجة بعد الزواج .

العلاقة بعد الزواج	العدد	النسبة
جيدة	42	60%
غير جيدة	28	40%
المجموع	70	100%

تبين أن نسبة العلاقة غير جيدة ارتفعت وهذا يعود إلى سوء معاملة الزوج للزوجة بعد الزواج الأمر الذي انعكس بالتأكيد على علاقة الزوج بأسرة الزوجة .

جدول رقم (11) يوضح بداية العنف ضد الزوجة .

بداية العنف	العدد	النسبة
في المرحلة الأولى للزواج	10	14%
بعد فترة من الزواج	60	86%
المجموع	70	100%

وهذا دليل على أن عملية التعنيف تبدأ بعد فترة من الزواج حسب ما أدلى به الباحثون.

جدول رقم (12) يوضح أهم أسباب الخلاف مع الزوج .

أسباب الخلاف	العدد	النسبة
خلاف مع الأسرة	14	20%
سوء المعاملة من الزوج	18	26%
خلاف في الرأي	7	10%
عدم الإنجاب	3	4%

النسبة	العدد	أسباب الخلاف
9%	6	خلاف من حيث العمل
14%	10	السبب اقتصادي
17%	12	أسباب أخرى تذكر
100%	70	المجموع

من خلال الجدول تبين إن سوء معاملة الزوج تمثل أكبر نسبة أما الأسباب الأخرى التي تؤدي إلى التعنيف نذكر منها سلب ممتلكات الزوجة وإجبارها على بعض الأمور الأخرى مثل اقتراض الأموال من الأهل وأسباب جنسية وعدم قدرة الزوج على توفير متطلبات الأسرة تعنيف الأبناء من قبل الأب .

جدول رقم (13) أكثر الأشخاص عرضة للعنف.

النسبة	العدد	أكثر الأشخاص عرضة للعنف
64%	45	الزوجات
29%	20	الأخوات
7%	5	الأمهات
100%	70	المجموع

من خلال الجدول السابق تبين أن أكثر الأشخاص عرضة للعنف هن الزوجات من قبل أزواجهن.

جدول رقم (14) نوع العنف المستخدم.

النسبة	العدد	نوع العنف
21%	15	الضرب بأنواعه
30%	21	الشتيم
10%	7	الممارسة الجنسية
39%	27	اقتصادي
100%	70	المجموع

من خلال الجدول السابق تبين إن الأسباب المادية هي أعلى نسبة والتي تؤدي إلى الشتم والعنف والضرب للزوجة وذلك كردة فعل للزوج لعدم قدرته على توفير متطلبات الأسرة.

جدول رقم (15) هل العنف حالة طبيعية أم حالة مرضية .

النسبة	العدد	حالة العنف
40%	28	طبيعية
60%	42	مرضية
100%	70	المجموع

من خلال الجدول تبين إن أكبر نسبة تؤكد على إن العنف حالة مرضية والبعض منهم يقول أنه حالة طبيعية حيث إن الحالة المرضية هي الغالبة على الحالة الطبيعية .

جدول رقم (16) سبب انتشار العنف ضد الزوجة .

النسبة	العدد	سبب انتشار العنف
4%	3	عدم وجود قوانين رادعة
17%	12	عدم الوعي بأهمية الأسرة
26%	18	عدم تحمل الزوج للمسؤولية
14%	10	ضعف التنشئة الاجتماعية
39%	27	ظروف المعيشة
100%	70	المجموع

تبين من خلال الجدول السابق بأن أكثر شيء يؤدي إلى العنف هو ظروف المعيشة مع وجود نسبة من بعض العوامل الأخرى التي تم ذكرها.

جدول رقم (17) يوضح طرق القضاء على ظاهرة العنف حسب رأي المبحوثين.

النسبة	العدد	طرق القضاء على ظاهرة العنف
4%	3	تفعيل قوانين مدونة الأسرة
23%	16	توعية الشباب بأهمية الأسرة
26%	18	تفعيل قانون منع الزواج المبكر
30%	21	توفير دخل مناسب للأسرة
17%	12	التنشئة الاجتماعية الصحيحة
100%	70	المجموع

من خلال الجدول السابق تبين أن توفير الدخل المناسب للأسرة من أهم العوامل التي تمنع حدوث العنف حيث أن كل العوامل التي ذكرت من قبل المبحوثين يمكن أن تساهم في منع حدوث العنف داخل الأسرة .

نتائج الدراسة:

توصل الباحث من خلال الدراسة إلى مجموعة من أنماط العنف التي تتعرض لها الزوجة وذلك حسب النقاط التالية.

أ / العنف الاجتماعي ويشمل ما يلي:

1/ عدم السماح لها باتخاذ القرارات الخاصة بأبنائها.

2/ منعها من العمل والدراسة.

3/ التقليل من أهميتها ومكانتها أمام أبنائها وأهل زوجها داخل المجتمع.

4/ عدم السماح لها بالزيارات الخاصة للأهل والصدقات.

ب/ العنف النفسي ويشمل:

1/ الشتم، التحقير، والنعت بألفاظ بذيئة.

2/ الإحراج أمام أبنائها والآخرين.

3/ التقليل من مكانتها كربة بيت.

4/ الخوف والقلق من قلة اهتمام الزوج بها وبأبنائها.

5/ اللوم والتهديد بالطلاق.

ج/ العنف الجسدي ويشمل.

1/ الضرب بأنواعه، شد الشعر، الدهس، اللكم، الدفع والمسك بقوة، العض والصفع على الوجه والخنق، استخدام الآلات الحادة والحرق وغيرها..

د / العنف الاقتصادي ويشمل.

1/ الاستيلاء على مرتبها وممتلكاتها.

2/ عدم الإنفاق عليها وعلى أبنائها.

3/ إجبارها على بيع بعض ممتلكاتها.

4/ ابتزازها ماديا وإرغامها على طلب المساعدة من أهلها.

و/العنف الجنسي ويتمثل في.

1/ الممارسة الجنسية في غير أوقاتها.

2/ الممارسة الشاذة.

3/ استخدام العنف أثناء الممارسة.

ويمكن تلخيص أنماط العنف التي توصل إليها الباحث من خلال هذه الدراسة على النحو التالي

1/ العنف الجسدي: وقد تكرر عدة مرات من خلال إجابات المبحوثين والحالات المقيمة عليها الدراسة وهي الحالة الثانية والرابعة والخامسة ومعظم المباحثات حيث أوضح أن العنف الجسدي يتمثل في الضرب بأنواعه.

2/ العنف الاجتماعي: وقد تكرر من المباحثات في الحالة الأولى والثانية والرابعة والخامسة والسادسة وتتمثل في عدم الزيارات للأهل والصديقات وعدم احترامهن أمام الآخرين.

3/ العنف النفسي: ولقد تكرر أيضاً لدى المباحثات في الحالات الستة وتمثل في الشتم واللوم والتهديد والإحراج أمام الآخرين.

4/ العنف الاقتصادي: وتكرر لدى معظم المباحثات في الحالة الثالثة والرابعة والسادسة وتمثل في بيع الممتلكات الخاصة بالزوجة وحرمانها من الضروريات والاستيلاء على مرتبها.

ويمكن ترتيب أنماط العنف في هذه الدراسة حسب انتشارها وكما يراها الباحث على النحو التالي.

1/ العنف الجسدي وهو النمط الأكثر انتشاراً.

2/ العنف النفسي ويأتي في المرتبة الثانية.

3/ العنف الاقتصادي ويأتي في المرتبة الثالثة من حيث الانتشار حسب رأي الباحث.

- 4/ العنف الاجتماعي ويأتي في التصنيف الرابع من حيث الانتشار داخل الأسرة.
 - 5/ العنف الجنسي وهو أقل أنماط العنف من حيث الترتيب والظهور داخل الأسرة.
- وتوصل الباحث من خلال دراسته إلى مجموعة من التوصيات التي يرى أنها تنهي أو تحد من ظاهرة انتشار العنف داخل الأسرة وذلك على النحو التالي.
- 1/ ضرورة الالتزام بتنفيذ القوانين التي تحمي حقوق المرأة وخاصة الزوجة وتنفيذ قوانين صارمة على الزوج في حالة اختراقها، ودعم جهاز حماية الأسرة مادياً وتفعيل ممارسة صلاحياته بخصوص حماية الزوجة والطفل والمرأة بصفة عامة .
 - 2/ الإسراع في حل المنازعات التي تحصل بين الزوجين ومنح كل ذي حق حقه والمحافظة على الأسرة من التفكك الاجتماعي حسب الشريعة الإسلامية .
 - 3/ إقامة ندوات تثقيفية وعلمية دينية للشباب من الجنسين توضح من خلالها واجبات وحقوق الرجل والمرأة وتوعيتهم بقضية العنف وأثارها على الأسرة بصورة عامة .
 - 4/ الاهتمام بمنظمات حماية الأسرة وتوفير كافة الإمكانيات التي تحتاجها للقيام بدورها .
 - 5/ توجيه خطباء المساجد إلى ترشيد الشباب بتعاليم الدين الإسلامي لاحترام المرأة ومنحها حقوقها الشرعية حسب تعاليم الدين الإسلامي
 - 6/ الالتزام بشروط الزواج حسب النظم والقوانين المشرع بها من حيث السن والتوافق الزوجي والاهتمام بالحالة الصحية والكفاءة بين الزوجين.
 - 7/ العمل للقضاء على ظاهرة المحذرات ومكافحتها بكافة أنواعها.
 - 8/ الحد من ظاهرة تعدد الزوجات والطلاق والتفكك الأسري.
 - 9/ نشر الثقافة الأسرية حول احترام الجنس الآخر وتعريف الرجل بحقوق الزوجة.
 - 10/ تدريب الأسرة على كيفية مواجهة وحل المشكلات والكشف عن الأسباب التي تؤدي إلى التعنيف والوقاية منه
 - 11/ عمل إعلانات وندوات لتوعية الأسرة من خلال قنوات التواصل الاجتماعي والإعلامي.
 - 12/ الحد من البطالة وما لها من أثار سلبية على الجانب الاقتصادي للأسرة.
 - 13/ نشر الوعي الديني ورصد مظاهر العنف من خلال المؤسسات المتخصصة والتنسيق مع الجمعيات المتخصصة لحماية الأسرة ومعالجة ظاهرة العنف الأسري.
 - 14/ تحسين دخل الأسرة حتى تتمكن من الحصول على مستلزماتها وتوفير احتياجاتها الضرورية.

المصادر والمراجع:

القران الكريم سورة الأحزاب الآية (58)

المراجع:

1. نتاليا يفريموفا — توفيق سلوم ،معجم العلوم الاجتماعية ، دار التقديم للنشر موسكو ط1 بيروت 1999 صـ327.
2. د. ليلي عبد الوهاب ، العنف الاسري ، الجريمة والعنف ضد المرأة بيروت ، المدى للنشر الثقافي صـ16.
3. عبدا لباسط محمد حسن ، علم الاجتماع الصناعي ، مكتبة غريب ، القاهرة 1978م صـ391 .
4. المرجع السابق صـ391 .
5. محمد مصطفى أحمد - تطبيقات في مجالات الخدمة الاجتماعية - المعهد العالي للخدمة الاجتماعية - الإسكندرية صـ210 .
6. Http// hOMebiZeit .edu/dsp/ Arabic/news/other/2008/ay
7. فاطمة المنتصر الكتاني - الاتجاهات الو الدية في البيئة الاجتماعية وعلاقتها بمعارف الذات لدى الطفل - 2000م صـ42 .
8. محمود حسين - الأسرة ومشكلاتها - دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1981م .
9. عثمان عمر بن عامر ، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع والعمل الاجتماعي ، جامعة قار تونس ، بنغازي — صـ170 — 171
10. مصطفى عمر التبر - مقدمه في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي ، ط3 ، سنة 1995م ، منشورات الجامعة المفتوحة ليبيا - طرابلس صـ 92 — 93
11. محمد شفيق الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية - المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية سنة 1998م صـ99 .
12. أحسان محمد الحسن عدنان سليمان الأحمد - المدخل إلى علم الاجتماع - ط1 - سنة 2005م - دار وائل للنشر والتوزيع - الأردن صـ80 .
13. مرجع سابق الذكر .
14. ناجح رشيد القادري - محمد عبد السلام البوايز - مناهج البحث الاجتماعي دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان - ط1 - سنة 2004م صـ40 .
15. معن خليل - علم المشكلات الاجتماعية - دار الشرق للنشر والتوزيع عمان سنة 2005م صـ166 .
16. نهى القاطرجي - المرأة في منظومة الأمم المتحدة رؤية اسلامية - المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع - بيروت - ط1 سنة صـ373 .
17. ليلي عبد الوهاب - العنف الأسري الجريمة والعنف ضد المرأة - بيروت لبنان سنة 2000م - دار المدى للنشر والثقافة .
18. نهى القاطرجي - المرأة في منظومة الأمم المتحدة رؤية اسلامية ، صـ374 — 375 .
19. مرجع سابق — صـ376 .
20. نفس المرجع صـ376 — 377 .
21. نهى القاطرجي - المرأة في منظومة الأمم المتحدة رؤية اسلامية مرجع سالف الذكر .
22. Hom.bizeit.edydub/dub/Arabic/newes/owes/other/2008/augustgHtt/sofyan.2.hrmi
23. نفس المرجع السابق .
24. معن خليل - علم المشكلات الاجتماعية - مرجع سابق .

25. نفس المرجع ، ص—180 —181 .
26. معتز سيد عبدا لله - التعصب - دراسة نفسية اجتماعية - دار غريب للطباعة والنشر . القاهرة ط1 - 1997م ص—151 — 152.
27. نبيل رشاد سعيد - مفاهيم شائعة حول الفروق بين الرجل والمرأة مجلة وازوا الطبعة الأولى - سبها - 1988م ، ص—42 .
28. محمود حسين - الأسرة ومشكلاتها - دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1981م ص—3 .
29. Hom.bizeit.edydub/dub/Arabic/newes/owes/other/2008/augustgHtt/sofyan.2.hrmi.
30. محمود حسين - الأسرة ومشكلاتها - دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1981م — مرجع سالف الذكر .

المعاجم:

- 1/معجم العلوم الاجتماعي - ناتاليا يفري مونا توفيق سلوم - دار التقدم للنشر بيروت ط1 سنة 1992م.

الدوريات:

- 2/نبيل رشاد سعيد - مفاهيم شائعة حول الفروق بين الرجل والمرأة مجلة وازوا الطبعة الأولى - سبها - 1988م .
- 3/جوزيف بستياو - العنف والعجز والفردية - المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية -132 بدون ت - تصدر عن اليونسكو .

الدراسات:

- 1/ ليلي علي مرح - العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي وعلاقته بالتخلف الاجتماعي للعام الجامعي 2007/2006م جامعة الفاتح سابقا كلية الآداب قسم الخدمة الاجتماعية - دراسة غير منشورة .
- 2/نجاة زميت - العنف الأسري - دراسة عن العنف الموجه من الرجل نحو المرأة داخل الأسرة بمدينة طرابلس - للعام الجامعي 2001/2000م طرابلس جامعة الفاتح سابقا كلية الآداب قسم الخدمة الاجتماعية - دراسة غير منشورة .

شبكة المعلومات :

1/ Http// hOMebiZeit .edu/dsp/ Arabic/news/other/2008 /Augustg/sofyan/2html

2/http/ abu.habib a hotmail/de/.nbahome/hb2008.htm Hosan .